الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : محدود

E/ESCWA/STAT/88/18

٣١ يوليو/تموز ١٩٨٨

ARABIC

الاصل : بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة الاحصاء

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
OCT 03 1988
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

تقرير عن الزيارة الى الجهاز المركزي للاحصاء
وزارة التخطيط
الجمهورية العراقية
(خلال الفترة من ٥ يوليو/تموز - ٢٣ يوليو/تموز ١٩٨٨)

إعداد

قطب عبد اللطيف سالم

المستشار الاقليمي للحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية

الآراء والمقترحات الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المستشار الاقليمي ولا تمثل بالضرورة رأى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

88-0497

طلب الزيارة: تمت الزيارة بناءً على دعوة من الجهاز المركزي للاحصاء، وزارة التخطيط، الجمهورية العراقية.

مدة الزيارة: تمت الزيارة خلال الفترة من ٥-١٩٨٨/٧/٢٣.

الغرض من الزيارة:

تقديم المشورة لمديرية الحسابات القومية في عدة مجالات منها:

١- مجال تكوين رأس المال الثابت.
٢- مجال اعداد جداول المستخدم والمنتج.
٣- مجال الدخل القومي ومؤشرات الحسابات القومية الاخرى.

تنفيذ المهمة:

عقدت عدة لقاءات كان أولها مع الاستاذ /بهنام الياس بطرس - المدير العام للشئون الفنية حيث ركز سيادته على عدد من النقاط التي وردت ضمن البرنامج الذى اعدته مديرية الحسابات القومية لهذا الغرض كما شارك في اجتماعات العمل التي تمت بعد ذلك من مديرية الحسابات القومية السيدة/هناء عبد الجبار - مديرة الحسابات القومية والزميلات والزملاء بالمديرية وهم:

١- الآنسة/باسمة بشير
٢- الآنسة/سميرة حسن
٣- الاستاذ/سعدالدين عبد القادر
٤- الاستاذ/فخرى حميد
٥- الدكتور/نضال خالد
٦- الدكتور/عبد الستار لعيبي
٧- الاستاذ/عبد الرزاق جاسم
٨- آنسة/أمل مصطفى
٩- آنسة/عفاف عباس

وفي هذا المجال تم مناقشة الموضوعات التالية والتي أثارها الزملاء أثناء المناقشة في هذه الاجتماعات والواردة ضمن البرنامج المعد لهذا الغرض في المجالات المختلفة السابق الاشارة اليها:

أولا: في مجال تكوين رأس المال الثابت

(أ) حيث يعتمد في اعداد تقديرات التكوين الرأسمالي على مكونات الخطة الاستثمارية بالنسبة للقطاع الاشتراكي وعلى الاستبيان الذى تعده الدائرة لهذا الغرض بالنسبة للقطاع الاشتراكي ولما كانت بيانات الخطة الاستثمارية ترد بصفة اجمالية دون تفصيل حسب نوع الاصل الرأسمالي فانه يتم استخدام معدلات تصنيف التكوين الرأسمالي حسب نوع الاصل الرأسمالي المستخرجة من واقع ما تحصل عليه الدائرة من بيانات بمقتضى الاستبيان المعد لهذا الغرض لاعادة توزيع وضبط ارقام التكوين الرأسمالي الوارد في الخطة الاستثمارية وفقا لهذه المعدلات.

(ب) تشير بيانات الخطة الاستثمارية الى المدفوع فعلا على حساب المشروعات الاستثمارية وذلك بالطبع قد يختلف بالزيادة او النقص عن المنفذ فعلا من التكوين الرأسمالي وهذا المفهوم الاخير هو موضوع اهتمام الحسابات القومية ولكن ونتيجة لتطبيق مبدأ الدفع وفقا لبيانات الخطة الاستثمارية فان اهمال بنود التسويات او المدفوعات المقدمة يؤدى الى نقص في قيمة التكوين الرأسمالي ولذلك فاننا مادمنا نأخذ بمبدأ الدفع فلا بد من احتساب هذه التسويات والمدفوعات المقدمة على حساب المشروعات ضمن التكوين الرأسمالي رغم إننا نعلم أنها تخص سنوات غير التي دفعت واحتسبت منها .

(ج) قد تقوم المنشأة العامة للتصاميم والانشاء الصناعي باقامة مشروع استثمارى وارد ضمن الخطة الاستثمارية (قد يستغرق انشاؤه عدة سنوات) ومن المعتاد ان المشروع الجديد يبدأ بمرحلة التشييد والبناء وينتهي بتركيب العدد والآلات ووسائل النقل ... الخ ثم تقوم بتسليمه الى احدى الشركات القائمة فعلا لادارته حيث تقوم الشركة المديرة باعتباره تكوينا رأسماليا في العام الذى تسلمته فيه . هذا المشروع بالطبع لا يعتبر تكوينا رأسماليا لدى المنشأة العامة للتصاميم. ولكن العادة جرت ان اى مشروع استثمارى اذا كان مستقلا يكون له صيغة قانونية او شكل قانوني ومن ثم يمكن متابعته (مشروع تحت الانشاء) عن طريق المنشأة العامة للتصاميم ضمن نموذج التكوين الرأسمالي للحصول على بيانات قيمة المنفذ فعلا من التكوين الرأسمالي في مراحله المختلفة ولقد تم دراسة النموذج المستخدم لجمع بيانات التكوين الرأسمالي على مستوى النشاط الاقتصادى والقطاع ثم الاقتصاد القومي .

(د) من الثابت ان بيانات الخطة الاستثمارية تحتوى بعض النفقات التى تعتبر وفق مفاهيم الحسابات القومية ضمن النفقات الجارية ومن ثم يجب الا تدخل ضمن التكوين الرأسمالي . وقد تم استعراض كافة بنود الخطة الاستثمارية خلال هذه الاجتماعات والاتفاق على ما يعتبر منها تكوينا رأسماليا وما يعتبر منها انفاقا جاريا او تحويلات جارية او رأسمالية ومن اهم هذه البنود التى اتخذ بشانها توصيات في ضوء توجيهات نظام الامم المتحدة للحسابات القومية:

١- التعويضات التى تدفع للافراد مقابل استملاك الدولة لبعض الاصول الرأسمالية:

- في المفهوم العام ينتج عن ذلك انتقال ملكية الاصول الرأسمالية من الافراد الى الدولة فهي زيادة في الاصول الرأسمالية لدى الحكومة يقابلها نقص في الأصول الرأسمالية في الجهة الاخرى ومن ثم على المستوى الاجمالي (المستوى القومي) ليس هناك اى زيادة في التكوينات الرأسمالية وانما هي عملية تحويلية فقط .

- ولكن المشكلة تتعقد أكثر اذا ما تصورنا (وعادة ما يحدث) أن تكون هذه التعويضات مقابل نزع ملكية أصل من الاصول (مباني او اراضي) لأغراض المنفعة العامة (شق طريق، اقامة مشروع عام ... الخ) ومن ثم فان الحكومة لا تأخذ الاصل بغرض استخدامه كما هو ولكن بغرض هدمه (مبنى مثلا) وإقامة مشروع بدلا منه. بمعنى أن هناك نقص في الاصول الرأسمالية لدى الافراد ولم يستتبعها ءزيادة في الاصول المملوكة لدى الحكومة حيث تم هدم المبنى مثلا وانشاء طريق مكانه وقد تستغرق هذه العملية عدة سنوات ومن الناحية النظرية يمكن ان تدخل هذه التعويضات ضمن تكلفة انشاء المشروع الجديد ومن ثم تدخل ضمن التكوينات الرأسمالية لدى الحكومة في سنوات تنفيذ هذا المشروع ولكن الواقع العملى قد لا يمكن من ذلك نظرا لصعوبة المتابعة وصعوبة التعرف على التصرف في الأصل المستملك من قبل الحكومة، ولذلك يقترح ان تعالج على أنها نقص في الاصول المملوكة لدى الجهة التي تم نزع ملكيتها ثم اضافة الى الاصول المملوكة للدولة فاذا ما هدم الاصل فانه يعتبر بمثابة استبعاد من الاصول الرأسمالية المملوكة للحكومة (نقص في التكوين الرأسمالي)وعند اقامة مشروع جديد فان تكلفة انشاء المشروع الجديد تعتبر بالطبع تكوينا رأسماليا.

٢- الالتزامات الدولية كالاشتراكات في المنظمات الدولية ... الخ تعتبر تحويلات جارية.

٣- الانفاق على البحوث والدراسات التطبيقية او التصميمات ... الخ. تعتبر في مفهوم الحسابات القومية انفاق جارى يدخل ضمن الاستهلاك الوسيط.

٤- التسويات والمدفوعات المقدمة في حالة الاعتماد على بيانات المدفوع وفقا للخطة الاستثمارية فانه يجب ان تحسب ضمن التكوين الرأسمالي حتى لا يحدث اسقاط اما في حالة استخدام استبيان المنفذ فعلا من التكوين الرأسمالي فان التسويات والمدفوعات المقدمة لا تؤخذ في الحسبان عند حساب التكوين الرأسمالي وقد سبق الاشارة الى هذا الموضوع من قبل.

٥- تسديدات القروض وفوائد القروض تعتبر تحويلات رأسمالية.

٦- جوائز قرض الانتاج تعتبر تحويلات وليست تكوينا رأسماليا .

٧- الانفاق العسكرى : تشير كافة التوصيات الدولية ان الانفاق العسكرى بكافة انواعه سواء في شكل أسلحة أو معدات أو طائرات أو طرق أو مبانى وانشاءات مقامة للأغراض العسكرية تعتبر ضمن الاستهلاك الوسيط للحكومة ومن ثم تدخل ضمن الانفاق الاستهلاكى النهائى ولا تعتبر ضمن التكوين الرأسمالي بغض النظر عن العمر المتوقر لها. وبالنسبة للمشروعات التي تنشأ أساسا للأغراض العسكرية

وقد تستخدم جانبيا للاغراض المدنية فإنها تعتبر ضمن الانفاق العسكرى أما اذا تحول الاصل من الاستخدام العسكرى الى الاستخدام المدنى فانه يعتبر تكوينا رأسماليا في لحظة تغير استخدامه. أما المدارس العسكرية كالكلية الحربية وكلية الشرطة ... الخ فإنها معاهد تعليمية شأنها في ذلك شأن الكليات والمعاهد والجامعات ويعتبر الانفاق عليها انفاق جارى أما إقامة مبنى للكلية أو تزويدها ببعض الاثاثات والمعدات فيعتبر تكوينا رأسماليا شانه في ذلك شأن الانفاق على التعليم ... الخ. وإقامة مباني لسكن عوائل الضباط تعتبر تكوينا رأسماليا أما إقامة مساكن لسكن الضباط ضمن ثكناتهم العسكرية فلا تعتبر تكوينا رأسماليا أما إقامة مصانع للتصنيع العسكرى فتعتبر تكوينا رأسماليا وانتاج هذه المصانع من المعدات العسكرية يعتبر انتاجا سلعيا يحسب ضمن الانتاج والقيمة المضافة ثم يحسب كمبيعات الى الحكومة ثم استهلاك في قطاع الحكومة او يعتبر ضمن الصادرات في حالة البيع الى العالم الخارجي .

وبالنسبة للمستشفيات العسكرية اذا كانت اساسا معدة لخدمة الاغراض العسكرية والعسكريين فإنها تدخل ضمن الانفاق الجارى حتى لو كان هناك حالات استثنائية من الاستخدام المدني اذا فالهدف ودرجة الاستفادة من الانفاق هو المعيار الاساسي للتفرقة وكل ما يستهدف خدمة القوات المسلحة مباشرة يعتبر من قبيل الانفاق الجارى حتى لو حدثت استخدامات مدنية استثنائية .

٨- الانفاق على البرامج الخاصة : من غير الواضح أو المعلوم طبيعة هذا النوع من الانفاق ويقترح محاولة الحصول على معلومات عن طبيعة ونوع هذا الانفاق للتعرف ما اذا كان ذا طبيعة رأسمالية أو جارية .

بالنسبة للقطاعات الاخرى - غير القطاع الاشتراكي - فان جانبا كبيرا من التقديرات يتم حاليا مبنيا على أساس معدلات ونسب مستخرجة من مسوح وبيانات عن فترات سابقة. ولكن من الملاحظ أن عددا من المسوح يجرى حاليا تنفيذها الامر الذى سيسهل ويوفر بيانات حديثة عن التكوينات الرأسمالية من واقع بيانات حديثة وفعلية يتم الحصول عليها مباشرة من هذه القطاعات. ومن ثم فإن التقديرات عن السنوات التالية سوف تشهد تحسنا كبيرا في الدقة والشمول.

نظرا لطبيعة حسابات الحكومة فانه جرت العادة والتطبيق العملى على احتساب قيمة الاندثار للأصول الرأسمالية للحكومة على أنها تعادل مصاريف الصيانة السنوية لهذه الاصول.

يدخل التغير في الثروة الحيوانية ضمن التغير في المخزون ويقتضي ذلك التعرف على مختلف انواع هذه الثروة الحيوانية وأعمارها وبالتالي أسعار هذه الحيوانات في أقرب سوق ولا شك أن هذه المعلومات تعتمد بصفة أساسية على تعداد الثروة الحيوانية ثم الاحصاءات الجارية السنوية التي يعدها الجهاز الاحصائي.

<u>ثانيا : في مجال إعداد جداول المستخدم والمنتج:</u>

تقوم الدائرة باعداد وتركيب سلسلة من جداول المدخلات والمخرجات كان آخرها الجدول الذي اعد عن عام ١٩٨٢.

وكما أشرت في تقاريرى السابقة إن اعداد جداول المدخلات والمخرجات تتطلب قدرا تفصيليا من البيانات أكثر كثيرا من تلك التي تتطلبها الحسابات القومية . ولما كان النهج المتبع في تركيب جداول المدخلات والمخرجات هو نهج الاعمدة فان ذلك يعنى ضرورة توفر تفصيلات مستلزمات الانتاج لكافة القطاعات. ولكن من الملاحظ أن قسطا كبيرا من هذه التفصيلات غير متاح ولذلك فإن جزءا كبيرا من مستلزمات الانتاج وحتى بيانات الطلب النهائي يتم توزيعه على خلايا الجدول باستخدام بعض النسب والمعدلات المتناقلة من جداول سابقة أو من واقع الخبرة الشخصية وهذه الاساليب تحد من درجة الدقة والثقة في تحليلات مثل هذه الجداول فاستخدام النسب والمعدلات من جداول سابقة يجعل الجدول الجديد صورة من الجداول السابقة ولا يعكس العلاقات الحالية بين القطاعات هذا اضافة الى أن هذه النسب والمعدلات مأخوذة من جداول أعدت سابقا وقائمة أيضا على الكثير من القروض والنسب التحكمية وإني أتوقع ان يكون الجدول التالي أكثر حظا من الجداول السابقة فهناك العديد من المسوح الميدانية التي تخدم هذا الغرض هذا إضافة الى ما حدث من تطوير في الاستبيانات التي تجمع بمقتضاها هذه البيانات فلا شك أن مسح التجارة الداخلية، مسح الخدمات، مسح نفقات ودخل الاسر ... الخ كل هذه المسوح تقدم اضافة جيدة للبيانات اللاءمة لتركيب جداول المستخدم والمنتج كما قد تسمح بدرجة أكبر من التفصيل ولذلك فاني أقترح سرعة تجهيز هذه المسوح للاستفادة منها في اعداد الجدول التالي وبصفة خاصة أركز على مسح التجارة الداخلية الذى يوفر بيانات فعلية عن الهوامش حيث يتم تقديرها حاليا بطريقة تحكمية مأخوذة من صور سابقة ولا شك أن هناك تغييرا قد حدث على هذه الصورة.

وقد تم مناقشة هذه الامور مع الاخوات والاخوة بدائرة الحسابات القومية كما تناولت المناقشة الصعوبات العملية ولعل أهمها القصور في البيانات سواء في قطاع الصناعات أو الحكومة هذا بالاضافة الى نقص عدد الكوادر العاملة في هذا المجال وقد تناولت المناقشة نقطتين على جانب كبير من الاهمية :

(أ) <u>تفصيل الانتاج الى انتاج رئيسي، فرعي، ثانوي:</u>

سبق أن تناولنا هذا الموضوع في الزيارات السابقة على أساس أنه هدف تسعى الدائرة - في مجال تطوير الحسابات القومية وجداول المدخلات والمخرجات - إلى تحقيقه حيثما تسمح البيانات بذلك. وفي هذا المجال أشير الى أن :

١- <u>المنتجات المميزة</u>: من الفروض الأساسية التي تقوم عليها الحسابات القومية وجداول المدخلات والمخرجات بصفة خاصة أن كل صناعة تنتج سلعة أو مجموعة سلعية متجانسة أو مجموعة من المنتجات المميزة التي لا يتم إنتاجها في صناعة أخرى وذلك بهدف ايجاد هيكل تكلفة موحد ولتحقيق هذا الشرط (شرط التجانس) فانه يجب أن تصنف الوحدات القائمة بالانتاج في مختلف الانشطة الاقتصادية الى وحدات ومجموعات تنتج انتاجا مميزا يتحقق فيه شرط التجانس ولذلك فقد اعتبرت المنشأة كوحدة احصائية في حسابات الانتاج وعند اعداد وتركيب جداول المدخلات والمخرجات وهي أصغر وحدة انتاجية تنتج انتاجا مميزا ويمكن الحصول منها على بيانات إحصائية.

ولكن تحقيق هذا الشرط (شرط التجانس التام) من الناحية العملية يثير عددا من الصعوبات فعملية تقسييم الاقتصاد القومي إلى أنشطة أو صناعات تنتج سلعا متجانسة ليست بالعملية السهلة كما أن ذلك يرتبط بالدرجة الأولى بما هو متوفر من بيانات ودرجة التفضيل المتاحة ومع ذلك فان هناك بعض المعايير التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد مستوى التجميع أو درجة التفضيل في جدول المدخلات والمخرجات (حيث يجب أن يكون هناك درجة من التوازن بين التفصيل والتجميع ومن أهم هذه المعايير تشابه المنتجات التشابه في هيكل التكلفة، التشابه في مراحل العملية الانتاجية ...الخ ومع ذلك فإن شرط التجانس التام أمر من الصعب الحصول عليه فقد تنتج الوحدة الانتاجية الواحدة عددا من المنتجات كما أن إنتاج سلعة ما قد يترتب عليه إنتاج سلعة أخرى. وذلك يعنى أن إنتاج سلعة ما قد يترتب عليه أو يصاحبه انتاج منتجات أخرى تختلف في طبيعتها عن الانتاج الرئيسي لهذه الصناعة وقد صنف نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة هذه المنتجات التى تنتج الى جوار المنتج الرئيسي الى:

- المنتجات الفرعية : وهو المنتج الذى يتم انتاجه في صناعة ما ويرتبط فنيا بالمنتج الرئيسي لهذه الصناعة في حين أن هذا المنتج ينتج أو يمكن النتاجه بصفة رئيسية في صناعة أخرى مثال ذلك محركات الطائرات التي تنتج في صناعة السيارات.

- المنتجات الثانوية، وهي المنتجات التي يتم انتاجها في صناعة ما ولا يرتبط فنيا بالمنتج الرئيسي لهذه الصناعة في حين يتم إنتاجه بصفة رئيسية في صناعة أخرى.

- المنتجات المتصلة : وهي المنتجات التي يتم إنتاجها في صناعة ما إلى جانب المنتج الرئيسي لهذه الصناعة ولا يتم انتاجه بصفة رئيسية في صناعة أخرى مثل إنتاج الجلود عند انتاج اللحوم.

ويتم معالجة المنتجات الفرعية والمنتجات الثانوية في جداول المدخلات والمخرجات بعدة طرق أما المنتجات المتصلة فإنها تدرج ضمن الانتاج الرئيسي للصناعة الذى ينتج فيها.

معالجة المنتجات الفرعية والثانوية في جداول المدخلاة والمخرجات.

هناك عدة طرق يتم بها معالجة المنتجات الفرعية والثانوية في جداول المدخلات والمخرجات وقبل التعرض الى هذه الطرق يجدر أن نشير الى أن مستوى التجميع الحالى في الجدول (٤٠×٤٠) يفقد هذه المعالجة موضوعيتها فبعض هذه الصفوف أو الأعمدة يتضمن مجموعات من الصناعات غير المتجانسة

فالصناعات الكيماوية مثلا تتضمن الاسمدة، الادوية، الصابون، الزيوت،...الخ. ومن ثم فأن البحث عن المنتج الرئيسي والفرعي في ظل هذا التجميع غير منطقي. إذ أن مثل هذه المعالجات تتطلب قدرا أكبر من التفصيل ومع ذلك فسوف نستعرض أساليب هذه المعالجات التى يمكن استخدامها حالما توفرت البيانات اللازمة.

ومن الطرق الأكثر شيوعا لمعالجة المنتجات الثانوية في جداول المدخلات والمخرجات هي إعادة تسجيل هذه المنتجات الفرعية والثانوية كمنتج مميز في الصناعة الاصلية المختصة بإنتاج هذه المنتجات خصما من الصناعات التي تنتج فيها كمنتج فرعى أو ثانوى ويتم ذلك إما بدون تحويل ما يقابل إنتاجها من مستلزمات إنتاج وإما بتحويل المستلزمات المتعلقة بها بحيث يحمل الانتاج الفرعي أو الثانوى بنصيبه من المستلزمات ويتم تحديد هذه المستلزمات إما بنسبة الانتاج الفرعي أو الثانوى الى الانتاج الكلي وإما بتطبيق معاملات مستلزمات الانتاج في الصناعة الرئيسية.

وهناك طرق أخرى تقوم على المعالجة الرياضية وذلك بأن تظهر المنتجات الفرعية والثانوية في تقاطع كل من الصناعة المنتجة بصفة عرضية والصناعة المنتجة بصفة رئيسية لهذه المنتجات ثم يتم تحويل المصفوفة (مصفوفة الانتاج) إلى مصفوفة قطرية وذلك بإضافة العناصر التي تقع خارج القطر الرئيسي الى العنصر الذى يقع على القطر سواء في الصف او العمود وبذلك تتحول المصفوفة (مصفوفة الانتاج) الى مصفوفة قطرية يكون فيها الانتاج الفرعي مكررا.

ثم تؤخذ كل العناصر المبينة خارج القطر في المصفوفة (مصفوفة المنتج) ثم تجمع هذه العناصر على العناصر المناظرة لها في مصفوفة المستخدم وهذه الطريقة يطلق عليها تحويل المخرجات وهناك طريقة أخرى تقوم على أساس تحويل المدخلات والمخرجات وهذه تعتمد على فرضين أساسيين هما فرض تكنولوجية السلعة بمعنى ان السلعة الواحدة يجب أن يكون لها هيكل مستلزمات واحد بغض النظر عن الصناعة التي تنتج فيها أما الفرض الثاني فهو فرض تكنولوجية الصناعة بمعنى أن لكل صناعة نفس هيكل المستلزمات مهما اختلفط إنتاجها.

هذه هي طرق معالجة المنتجات الثانوية والفرعية في جداول المدخلات والمخرجات وتعتبر الطريقة الأولى هي أبسط وأسهل الطرق المستخدمة في غالبية الدول.

<u>دورية إعداد الجداول:</u>

إن اعداد جداول المدخلات والمخرجات من الأمور التي تتطلب جهودا كبيرة وتحتاج إلى درجة كبر من البيانات التفصيلية التي قد يصعب توفيرها سنويا -وهذا لا يمنع من أن هناك دولا تعد جداولها سنويا معتمدة على الكم الكبير من البيانات المتاحة والوسائل الميكانيكية لتجهيز وإعداد الجداول بسرعة وفي الوقت المناسب- في الكثير من الدول النامية.

ومن الامور التي لا شك فيها أن درجة التفصيل في البيانات المطلوبة لاغراض الحسابات القومية غير كافية لاغراض جداول المدخلات والمخرجات. ومن ثم فإن اعداد هذه الجداول دون توفير القدر اللازم من البيانات يترك المجال واسعا لاستخدام المعدلات والنسب والمؤشرات التحكمية المستقاة من جداول سابقة أو بحوث مضى عليها وقت طويل وذلك يحد من درجة الثقة في الجدول ويجعله لا يعكس الصورة الحالية وإنما هو تكرار لصور سابقة ومن ثم يأتي الجدول غير معبرا عن صورة الاقتصاد القومي في السنة المعد عنها وخاصة في ظل التغير السريع الذى يحدث في اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد العراقي بصفة خاصة نظرا لظروف التنمية وظروف الحرب معا بالاضافة الى التغير في التكنولوجيا وما لها من آثار على المعاملات الفنية للانتاج.

ولذلك فإن دورية اعداد الجداول يجب أن تحدد مسبقا وأن نختار السنة التي يتوفر فيها أكبر قدر من البيانات وتنفذ فيها أكبر قدر من المسوح الميدانية.

ولقد شهد عام ١٩٨٧ تنفيذ عددا من المسوح الميدانية ذات الاهمية بالنسبة لاعداد هذا الجدول منها مسح التجارة الداخلية، مسح نفقات ودخل الاسر، مسح الخدمات الشخصية، مسح خدمات قطاع الاعمال، مسح خدمات النقل ... الخ هذا بالاضافة الى ما أدخل على الاستبيانات المستخدمة في قطاع الصناعة والتكوين الرأسمالي والمسوح والاحصاءات الجارية الأخرى من تعديلات تخدم أغراض الحسابات القومية وفق توصيات ورقة عمل الحسابات القومية لعام ١٩٨٦ كل هذه المبررات تجعل من عام ١٩٨٨ سنة مناسبة لاعداد جدول مدخلات ومخرجات عنها على درجة أكبر من التفصيل والدقة هذا بالاضافة الى أن عام ١٩٨٨ باذن الله سيعتبر العام النهائي للحرب ولا شك سيتلو ذلك قفزات تنموية وتغيير هيكلي في الاقتصاد العراقي ومن المفيد أن يعد جدولا عن هذا العام يعطي الصورة الحالية وأبعادها المختلفة عن صورة الاقتصاد في نهاية الحرب ويكون قاعدة لخطط التنمية المستقبلية.

ويمكن ان يكون هذا الجدول بديلا عن الجدول المقترح إعداده لعام ١٩٨٦ والذى سيبدأ العمل به في نهاية هذا العام إذ أن عام ١٩٨٦ لا يتوفر عنه البيانات اللازمة وبالدرجة الكافية من التفصيل المناسب ومن ثم فإنه سيأتي مثل سابقه معتمدا على الكثير من النسب والمعدلات .

المصفوفات التي يمكن إعدادها:

جدول المدخلات والمخرجات بصورته الكاملة هو محسور علاقات التشابك بين مختلف الانشطة الاقتصادية لابراز تدفقات السلع والخدمات بين القطاعات المنتجة والقطاعات المستخدمة. ويتكون اطاره العام من عدة مصفوفات يمكن أن تشتق من الجدول دون جهود إضافية والجدول رقم (١) يعكس المصفوفات الممكن اشتقاقها من جدول المدخلات والمخرجات ومن اهم هذه المصفوفات:

(f) مصفوفة الاستهلاك الوسيط Intermediate consumption (U) matrix

وهي تتضمن جميع صفقات السلع والخدمات المحلية والمستوردة المستخدمة كاستهلاك وسيط من مختلف الانشطة الاقتصادية للوحدات الانتاجية حيث تصور هذه المصفوفة تدفق وانسياب تيارات

السلع والخدمات فيما بين الانشطة للمساهمة في عملياتها الانتاجية وعليه يمثل كل صف نشاطا اقتصاديا وطريقة توزيع الطلب الوسيط على منتجاته والواردات الوسيطة بينما يوضح العمود المناظر ما يستخدمه النشاط من انتاجه الذاتي ومن منتجات سائر الانشطة الآخرى بالاضافة الى الواردات ويمكن في حالة الفصل بين المستلزمات المحلية والمستوردة اعداد مصفوفتين للاستهلاك الوسيط احداهما للاستهلاك من الانتاج المحلي والأخرى توضح المستلزمات المستوردة واحتياجات الانشطة الاقتصادية الى هذه المستوردات لاستخدامها كاستهلاك وسيط ولا شك أن مصفوفة المستلزمات المستوردة لها أهمية كبيرة لتخطيط التنمية وتخطيط سياسة الاحلال محل الواردات.

(ب) مصفوفة القيمة المضافة: Value added matrix (Y)

وتحوى هذه المصفوفة المدخلات الاولية التي استخدمت في العمليات الانتاجية لكل نشاط اقتصادى كتعويضات العاملين وفائض العمليات ... الخ وتساوى في مجموعها القيمة المضافة المتولدة في كل نشاط اقتصادى وهى تساوى الفرق بين قيمة الانتاج مقوما بسعر الانتاج مطروحا منه مستلزمات الانتاج مقومة بسعر الشراء.

(جـ) مصفوفة الطلب النهائي: Final demand matrix (F)

حيث يمكن ان تعالج اعمدة الطلب النهائي بمكوناته المختلفة كمصفوفة واحدة تعكس السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة التي تسلمتها قطاعات الاستخدام النهائي. ولا شك ان كلا من مكونات هذه المصفوفة (قطاعات الاستخدام النهائي) يمكن أن يكون مصفوفة مستقلة بذاته ومن اهم المصفوفات التي يمكن ان يركز عليها في الوقت الحالي:

١- مصفوفة التكوين الرأسمالي الثابت نظرا لما لها من أهمية في تفصيل التكوين الرأسمالي حسب القطاع المستخدم (النشاط الاقتصادى) وحسب نوع الاصل الرأسمالي.

٢- مصفوفة التغير في المخزون حيث تعكس التغير في المخزون حسب نوع السلعة والقطاع المتاح لديه هذا المخزون.

٣- والى جانب نموذج المدخلات والمخرجات وما يمكن اشتقاقه من مصفوفات فإن هناك عددا من النماذج التي عادة ما تتوفر بياناتها عند إعداد جدول المدخلات والمخرجات وبالتالي فإن اعدادها يصبح أمرا يسيرا ومن أهم هذه النماذج.

أولا: مصادر واستخدامات السلع والخدمات : حيث يصور هذا النموذج مصادر واستخدامات السلع والخدمات وتدفقاتها بين مختلف القطاعات المنتجة والقطاعات المستلمة ويتضمن هذا النموذج مصفوفتين رئيسيتين كما يوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول (١)

جدول المدخلات والمخرجات

Input/output table

المنتجات Outputs	الطلب الوسيط Intermediate Demand		الطلب النهائي Final Demand					
المدخلات Inputs	الصناعات Industries	الاستهلاك Consumption	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي Fixed Capital Formation	التغير في المخزون Stock	الصادرات Exports	جملة Total	ناقص الواردات Less Imports	جملة المنتجات Total Outputs
Intermediate Consumption / Industries	C	Ci	Xi	Si	Ei	Fi	Mi	Ti
القيمة المضافة Value Added		yrc						
جملة المدخلات Total Inputs								

جدول (٢)

مصادر عرض واستخدامات البضائع

Sources and Destinations of Commodity Supplies

			Comodities البضائع	Other Produced Commodites	Totals
Sources of Supply	Industries	Vi			
	Produceis of Governnment services			Vx	Vx
	Producies of private non-profit services			Vxx	Vxx
	Imports (cif) Inclu. Import Duties		Mi		M
	Total		Qi	VxxVxx	T
Destinations of Supply	Intermediate Consumption	Industries	U2		U
		Government	C3		C3
		Private Non-Profit services	C2		C2
	Final consumption in Domestic Market, household		C1	Vx+Vxx	C1+Vx+vxx
	Increase in Stock		S		S
	Gross field capital formation		K		K
	Exports		K		X

(f) مصفوفة عرض السلع والخدمات: Commodity Supply Metrix (V,M)

وتتضمن المصفوفة (V) كافة السلع والخدمات المنتجة محليا بواسطة القطاعات الانتاجية في مختلف الانشطة الاقتصادية. وتوضع هذه المصفوفة كلا من المنتج المميز والمنتج غير المميز حيث يتمثل المنتج المميز في خلايا المحور الرئيسي للمصفوفة فيما يتمثل المنتج غير المميزالانتشار السلعي في خلايا المصفوفة خارج المحور الرئيسي وتصبح المصفوفة (V) مصفوفة شبه قطرية حيث يعطي مجموع العمود عرض السلع والخدمات ويعطي مجموع الصف الانتاج المحلي للانشطة الاقتصادية المتمثل في العناصر.

ونظرا لصعوبة تحديد نوعية السلع والخدمات التي تقوم بانتاجها بعض الوحدات الحكومية والوحدات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات المتمثلة في (V^{**} و V^{*}) فقد عولجت في عمود مستقل خارج المصفوفة (V) وقد خصصت كلية للقطاع العائلي، ويمثل المتجه (M) واردات السلع والخدمات شاملة الرسوم الجمركية وبالتالي فان مجموع اعمدة المصفوفة (V) والمتجه (M) يعطي اجمالي عرض السلع والخدمات المتمثل في المتجه (q).

(ب مصفوفة استخدام السلع والخدمات: Commodity destination matrix

وهي الجزء الاسفل من الجدول وتتضمن تيارات مختلف انواع السلع والخدمات المستخدمة بواسطة كل من القطاعات الانتاجية والقطاعات الاستهلاكية. حيث تشتمل على الاستهلاك الوسيط في كل من الصناعات ومنتجي الخدمات الحكومية ومنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات. وكذلك الانفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات المقيمة والزيادة في المخزون واضافات رأس المال الثابت الاجمالي ثم الصادرات.

وتمشيا مع مفاهيم نظام الحسابات القومية الجديد للامم المتحدة SNA يراعى عدم تضمين المشتريات المباشرة في الخارج لكل من الحكومة والعائلات المقيمة في واردات السلع والخدمات (١) وكذلك في كل من الاستهلاك الوسيط للحكومة C3 والانفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات في السوق المحلية C_1.

كما تستبعد مشتريات العائلات غير المقيمة في السوق المحلية من صادرات السلع والخدمات ويتضمن في الانفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات في السوق المحلية C_1.

(جـ) مصفوفة المعاملات الفنية: Technical Cofficients

تستخرج المعاملات الفنية من جداول المدخلات والمخرجات حيث تعتبر هي الركيزة الاساسية في استخدام الاسلوب الرياضي لحل معادلات النموذج عند استخدامه في عمليات التنبؤ الاقتصادى ويستند حساب المعاملات الفنية على مصفوفة الاستهلاك الوسيط ومصفوفة القيمة المضافة والانتاج

الاجمالي لمختلف الصناعات او السلع او الانشطة الاقتصادية الواردة بالنموذج المستخدم وذلك عن طريق تحويل اعمدتها وبالتالي صفوفها الى صورة نسبية تعكس الاسلوب الفني والتكنولوجي في مختلف الصناعات وتبين ما تحتاجه الوحدة من المنتج من انتاج مختلف الصناعات والقيمة المضافة وتعتبر هذه المعاملات الاساس العلمي الذى يتم بمقتضاه اعداد وتحديث اية جداول مستقبلية. ولكن ذلك يمكن تطبيقه في الاجل القصير حيث هناك احتمال تغيير الفن التكنولوجي الى جانب التباين في الاسعار.

وفي كل الاحوال تساعد مصفوفة المعاملات الفنية على اجراء المقارنات للوقوف على ما يطرأ على اساليب الانتاج خلال فترات زمنية مختلفة بجانب انها توضح الصورة لمخططى البرامج الاقتصادية لتقدير متطلبات المستويات الجديدة من الانتاج من مدخلات اذا ما بقيت الظروف الاقتصادية للدولة على ما هي عليه اى على نفس الظروف التي يصورها الجدول الاصلي للمدخلات والمخرجات.

ثانيا: في مجال الدخل القومي ومؤشرات الحسابات القومية الأخرى.

الانفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي:

هناك عدد من المصادر والاساليب التي يمكن الاعتماد عليها في تقدير الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي ومن اهم هذه المصادر:

(أ) طريقة تدفق البضائع: وهي تقوم أساسا على مبدأ التعرف على الانتاج المحلي من السلع والخدمات ثم السلع والخدمات المستوردة وهذه في مجموعها تمثل المصادر مع الاخذ في الاعتبار التغير في المخزون. وفي الجانب الآخر يتم تخصيص هذه المصادر وتوزيعها بين اوجه الاستخدام المختلفة سواء كانت في شكل صادرات، استهلاك وسيط، تكوين رأسمالي، إنفاق استهلاك نهائي للحكومة، انفاق استهلاك نهائي للقطاع العائلي ... الخ) والصعوبة الرئيسية في هذه الطريقة هي كيفية احتساب الهوامش في جميع المراحل على كل من الانتاج والواردات وهذه الهوامش غالبا ما يتم تقديرها بطريقة تحكمية. هذا بالاضافة الى ما يكتنف هذه الطريقة عند تحديد أوجه الاستخدام المختلفة خاصة وأن الكثير من السلع له أكثر من استخدام ولذلك عادة ما تلجأ الدول التي تستخدم هذه الطريقة الى تقدير أوجه الاستخدام المختلفة ثم يكون الانفاق الاستهلاكي النهائي العائلي هو المتمم الحسابي.

(ب) طريقة المفرق: وهذه الطريقة تستخدم في حالة توفر بيانات عن تجارة التجزئة والوحدات الأخرى التي تبيع منتجاتها مباشرة الى المستهلكين، وهذه الطريقة وان كانت تتميز بأنها تقيس الانفاق الاستهلاكي النهائي في وقت الشراء وحسب أسعار الشراء الفعلية التي يدفعها المشترون ومن ثم فلا حاجة الى تقدير هوامش إلا أنه مازال هناك صعوبة في استبعاد ذلك الجزء من السلع والخدمات الذى يتم شراؤه من تجار المفرق ولكنه لا يستخدم لاغراض الاستهلاك العائلي. هذا إضافة الى أن هناك بعض بنود الانفاق العائلي لا تدخل ضمن احصاءات تجارة المفرق مثل الايجارات السكنية المقدرة والمدفوعة ورسوم الخدمات التأمينية والاستهلاك الذاتي وهذا البند له أهمية كبيرة في الدول النامية.

(جـ) الطريقة المباشرة: وهذه الطريقة تعتمد على مسوح نفقات ودخل الأسر التي تجري سنويا أو على فترات دورية وهذه الطريقة تقيس تدفق السلع والخدمات على الاسر وقت شرائها وبالسعر الذى دفعته الأسرة مباشرة كما يمكن أن تغطي هذه الطريقة كافة السلع والخدمات المكونة للانفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات .. كما أن هذا النهج يمكن من قياس الانفاق المباشر للأسر في الخارج. ولعل من أخطر العيوب التي توجه الى هذه الطريقة هو المبالغة في تقدير الانفاق أثناء المسح والتعمد في إخفاء الانفاق على بعض البنود غير المرغوب فيها.

وبمناقشة بنود الانفاق على الناتج المحلي مع الاخوات والاخوة المسؤولين في دائرة الحسابات القومية لوحظ أن بند الانفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي يتم تقديره معتمدا على مسح نفقات ودخل الاسرة (متوسط إنفاق الفرد مضروبا في عدد السكان) فما يتعلق ببنود الانفاق على المواد غير الغذائية أما بالنسبة للانفاق على بعض المواد الغذائية فإنه يتم تقدير قيمة الانتاج من هذه المواد وتعتبر كلها ضمن الانفاق العائلي.

ولا شك أن هذا النهج قد نتج عنه وجود تكرار بين الانفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي والانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة يتمثل فيما تستخدمه الحكومة من المواد الغذائية ضمن إنفاقها على القوات المسلحة والمستشفيات والسجون .... الخ. حيث يحسب هذا الجزء ضمن الانفاق الحكومي ثم يحسب مرة ثانية ضمن الانفاق العائلي.

وقد استعرضت الموازين السلعية التي تعدها الدائرة ولوحظانها في غالب الأحيان تجمع بين الانفاق الحكومي والانفاق العائلي تحت بند واحد لصعوبة التمييز بينها. وذلك يقودنا الى أن رقم الانفاق الاستهلاكي النهائي مبالغ فيه نتيجة لعاملين:

(أ) وجود تكرار في الحسابات بين الحكومة والقطاع العائلي.

(ب) متوسطات الانفاق المأخوذة من مسح نفقات ودخل الاسر قد يكون مبالغا فيها كما أنها تعود الى مسح ١٩٨٤، وقد نتج عن ذلك أن التغير في المخزون قد احتسب عن طريق البواقي ونتيجة لهذه المبالغة ظهر التغير في المخزون سالبا لعدد من السنوات المتتالية.

ولمعالجة هذه المشكلة فانه يمكن الاستفادة من كمية المسوح الميدانية التي نفذت في هذا العام بالاضافة الى التطور الذى حدث في نماذج الاستبيانات المختلفة حيث ستوفر بيانات فعلية عن المخزون وقد تم استعراض عدد من الاستبيانات المستخدمة في بعض هذه المسوح والاحصاءات ولوحظ أنها جميعا ستوفر معلومات كافية عن المخزون وبدرجة تفصيلية سواء في القطاع الاشتراكي او القطاع الخاص الصناعي او التجارى كما أن قطاع التشييد والبناء يقترح إجراء تجربة لحصره وتقدير المخزون لديه وبذلك نكون قد احتسبنا التغير في المخزون بصورة فعلية كما يلاحظ أن التغير في مخزون الثروة الحيوانية لم

يدخل في الحسبان عند إعداد التقديرات ويمكن الاستفادة من المسح الأخير للثروة الحيوانية لعام ١٩٨٦ لتقدير التغير في مخزون هذه الثروة ولكن ذلك يتطلب التعرف على أسعار هذه الحيوانات لتقدير قيمتها والتغير الذى يحدث سنوياكما سبق الاشارة الى ذلك وبذلك يتحقق أكثر قدر من الشمول فيما يتعلق بحساب التغير في المخزون. هذا بالاضافة الى التحسن الذى يمكن أن يتم على بقية مكونات الطلب النهائي (الانفاق على الناتج المحلي) والتي من أهم أسبابها زيادة درجة الشمول، التوسع في المسوح الميدانية، تطوير الاستبيانات بما يوفر البيانات اللازمة مثل التكوين الرأسمالي والتغير في المخزون ...الخ.

ثم يتم الاستفادة من المسح الجديد لنفقات ودخل الاسر الذى يجرى حاليا تنفيذه عن طريق عينة أكثر تمثيلا وشمولا من المسوح السابقة ويمكن استخدام نتائج الدورة الأولى والاستفادة منها في محاولة ضبط ومراجعة الارقام الخاصة بالانفاق العائلي ضمن نتائج الحسابات القومية لعام ١٩٨٧ وذلك يقتضي محاولة تجهيز بيانات هذه الدورة وبالطبع نحن نعلم أن البيانات والمتوسطات التي يتم الحصول عليها من نتائج الدورة الأولى سوف تتغير عقب الانتهاء من المسح وإظهار نتائجه النهائية والحصول على متوسطات تمثل العام باكمله ولكن ذلك سوف يعنى الانتظار حتى منتصف عام ١٩٨٩ على الأقل ومن ثم يمكن استخدامها عند اعداد الجدول المقترح لعام ١٩٨٨. ولكن وحتى هذا الوقت يمكن الاستفادة من نتائج الدورات الممكن تجهيزها أثناء إجراء المسح كمؤشرات ضابطة للأرقام الخاصة بالاستهلاك العائلي ولا سيما في ظل احتساب المخزون وليس تقديره كبواقي.

والاعتماد على المتوسطات المستخرجة من مسح نفقات ودخل الأسر مباشرة سوف يحل مشكلة التكرار القائم بين الانفاق العائلي والانفاق الحكومي فيما يتعلق بالانفاق على المواد الغذائية خاصة وأن المسح قد أخذ في حسبانه تكرار تسجيل عدد الافراد المشاركين في الانفاق الفعلي.

وتجارب الدول فيما يتعلق بالتغير في المخزون متباينة على قدر ما يتوفر لديها من بيانات والاسلوب المستخدم في تركيب حساباتها. فالبعض يهمل التغير في المخزون مفترضا أن مخزون اول المدة يساوى مخزون آخر المدة والبعض يدعها تظهر ضمن التكوين الرأسمالي الاجمالي وهناك آخرون يترك هذا البند ليظهر ضمن الانفاق الاستهلاكي الذى بدوره كمتمم حسابي (بواقي) وبالطبع هناك وهم الغالبية من الدول من يقوم بحساب التغير في المخزون من واقع الحسابات الختامية للمشروعات التي يتم تغطيتها في جميع الانشطة من خلال الاحصاءات الجارية للجهاز الاحصائي سواء بالعينة أو الحصر الشامل وهذا هو النهج المفضل والموصى به.

ولقد قامت مديرية الحسابات القومية بتكليف فريق عمل لدراسة التغير في المخزون للسنوات ٨٠ - ١٩٨٤ ولقد بذلت في ذلك جهودا طيبة من الممكن تكرارها مع زيادة في بعض الشمول والاستفادة من المسوح الجديدة والتطور الذى حدث في الاستبيانات المستخدمة لتوفير هذه البيانات وبالتالي يحل مبدأ حساب التغير في المخزون بدلا من اعتباره كمتمم حسابي على أن يؤخذ في الحسبان الملاحظات التي أفرزتها التجربة السابقة والتي من أهمها:

- ضرورة مطابقة مخزون آخر العام مع مخزون اول العام التالي.

- معقولية أرقام المخزون وتناسبها مع حجم الانتاج وطبيعته.

- استخدام نتائج المسوح الجديدة بدلا من المسوح القديمة وخاصة في مجال التجارة حيث تستخدم نسب ومعدلات المسح الذى جرى عام ١٩٧٩ وبالطبع الصورة متغيرة كما سيظهر المسح الجديد لعام ١٩٨٨.

- تقدير التغير في مخزون الثروة الحيوانية كما سبق الاشارة الى ذلك.

تم مناقشة وتوضيح أسلوب العمل في قطاع البنوك والتامين وطريقة حساب الخدمات المصرفية المحتسبة وقد عولجت هذه النقطة مسبقا في زيارة سابقة ووردت ضمن التقرير السابق كما تم توضيح طريقة معالجتها ضمن الجدول التجميعي.

كما أشير في المناقشة الى أن الخدمات المحتسبة في قطاع التامين لا تعالج كالبنوك وإنما جزءا منها يعتبر ضمن الانفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات والجزء الذى يخص قطاع الصناعات يعالج كاستهلاك وسيط في الصناعات.

أهم التوصيات

تضمن التقرير الكثير من الاقتراحات والتوصيات ونوجز فيما يلي أهم هذه التوصيات:

- يقترح اعداد جدول مدخلات ومخرجات لعام ١٩٨٨ كبديل عن الجدول المقترح عن عام ١٩٨٦ نظرا لتوفر عدد من المسوح الميدانية التي يجرى تنفيذها هذا العام مما يوفر البيانات الاحصائية التي يتطلبها إعداد هذا الجدول. إذ ان عام ١٩٨٦ لا يتوفر عنه ية بيانات احصائية جديدة ومن ثم سيستخدم في تركيب الجدول الكثير من المعدلات والنسب المستقاة من جداول سابقة مما يجعل الجدول لا يمثل الصورة الواقعية. هذا بالاضافة الى أن عام ١٩٨٨ بإذن الله سيكون نهاية الحرب ومن ثم من المفضل أن يعد هذا الجدول ليمثل صورة الاقتصاد العراقي في نهاية الحرب حيث ستعتبر أساسا لتخطيط التنمية فيما بعد الحرب كما أن أعوام ٨٦،٨٧ وأوائل عام ١٩٨٨ قد شهدت بعض التغيرات الناتجة عن دمج والغاء او استحداث بعض منشآت القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص ومن ثم فان الصورة في عام ١٩٨٨ أكثر استقرارا لهيكل القطاعات الاقتصادية.

حيث أن عام ١٩٨٨ سيوفر العديد من البيانات التفصيلية الناتجة من المسوح الميدانية أو التطوير الذى حدث في الاستبيانات الاحصائية فلا بد من استغلال هذا الكم من البيانات في زيادة درجة التفصيل بالنسبة لجدول المدخلات والمخرجات حيث أن هذه التفصيلات سوف تسمح بمعالجة موضوع المنتجات الفرعية والثانوية من خلال الجدول كما أنها سوف تسمح بعرض الكثير من المصفوفات الفرعية السابقة اقتراحها في هذا التقرير ويقترح الفصل في مصفوفة الطلب الوسيط بين المحلي والمستورد نظرا لما لها من أهمية في تخطيط التنمية .

اتخاذ الترتيبات اللازمة للتمييز بين المنتج الرئيسي والمنتج الفرعي أو الثانوى عند الاعداد لتجهيز البيانات وقبل إدخالها الى الحاسب الالي حتى يمكن الاستفادة منها دون جهود إضافية وخاصة المسوح الميدانية والاحصاءات الجارية عن عام ١٩٨٨ إذا ما استقر الرأى على إعداد جدول عن هذا العام.

محاولة تجهيز نتائج دورات مسح نفقات ودخل الاسر تباعا لامكانية الاستفادة منها في ضبط ومراجعة بيانات الانفاق الاستهلاكي والاسترشاد بها في إعداد تقديرات ١٩٨٧ للحسابات القومية وذلك حتى يتم التجهيز النهائي لبيانات المسح بأكمله ومن ثم تستخدم المتوسطات النهائية.

يقترح إجراء محاولة جديدة لتقدير التغير في المخزون حسابيا وليس بطريقة البواقي (كما هو الحال حاليا) من واقع الحسابات الختامية واستبيانات المسوح الميدانية الجارى تنفيذها حتى يكون هناك فرصة لضبط ومراجعة نتائج الانفاق الاستهلاكي العائلي والتجربة التي تمت في تقدير التغير في المخزون عن السنوات ٨٠-١٩٨٤ جديرة بالاهتمام ولذلك يقترح تكرارها عن السنوات الحديثة مع زيادة الشمول والاستفادة من التطور الاحصائي الذى حدث خلال هذه السنوات.

هناك تكرار في حساب الانفاق الاستهلاركي النهائي للحكومة والقطاع العائلي ومن ثم فـــان الانفاق الاستهلاكي النهائي مبالغ فيه ولا شك أن ضبط أرقام الانفاق العائلي واستخدام نتائج مسح نفقـــات ودخل الاسر الحديث سوف يزيل هذا التكرار كما أن حساب التغير في المخزون سوف يعطي الفرصـــة لمراجعة ضبط الارقام.

التغير في المخزون يشمل التغير في الثروة الحيوانية وذلك يتطلب الاستفادة من مسح الثروة الحيوانية لعام ١٩٨٦ وتوفير أسعار هذه الحيوانات في اقرب سوق.

إنتاج اللحوم والجلود يعتبر ضمن الصناعات الغذائية ولذلك يقترح فصلة عن نشاط الزراعـــة واعتباره ضمن الصناعات الغذائية.

تعتبر مصفوفة التكوين الرأسمالي من أهم المصفوفات التي يقترح البدأ في تركيبها عقـــب إعداد جدول المدخلات والمخرجات ومن ثم يجب أن تتخذ الترتيبات اللازمة لها مسبقا عند تجهيـــز البيانات آليا.

الحسابات القومية وجداول المدخلات والمخرجات ليست هدفا في حد ذاته ولكنه وسيلـــة لتخطيط التنمية ولذا فانه على قدر ما تكون الحسابات القومية دقيقة ومعبرة عن صورة الاقتصاد القومـي على قدر ما يأتي التخطيط دقيقا ومحققا للأهداف المرجوة.وعدم إتاحة الحسابات الختامية عن بعـــض المشروعات ذات الوزن الاقتصادى الكبير أو عن الوحدات الحكومية بدرجة كافية من التفصيلات تحـــد كثيرا من درجة الثقة والدقة في تقديرات الحسابات ومن ثم تنعكس آثاره على العملية التخطيطية ولـــذا يقترح ان تجرى محاولات لتوفير مثل هذه الخدمة للاغراض الاحصائية مع المحافظة على السرية الكاملة..

تعدل استمارة التكوين الرأسمالي كما تم الاتفاق عليه مع الزملاء بدائرة الحسابات القوميـــة وتعمم لتغطي كافة الأنشطة الاقتصادية.

ليس هناك علميا ما يمنع من أن تحقق بعض المشروعات قيمة مضافة سالبة فالقيمة المضافة هـي عبارة عن قيمة الانتاج مطروحا منه مستلزمات الانتاج فإذا كانت قيمة الانتاج أقل من قيمة المستلزمـــات تتيح عد ذلك قيمة مضافة سالبة كما أن القيمة المضافة هي محصلة جمع الأجور مضافا اليها فائض التشغيـــل الذى يمكن أن يكون سالبا ومن ثم تكون محصلة الجمع سالبة وكذلك فان المشروعات المتوقفة عن العمـــل لاى من الاسباب يكون إنتاجها مساوى للصفر ولكن لديها تكلفة إنتاج ثابتة وتدفع اجور لبعض العاملين بهـا ومن ثم تحقيق خسائر وفائض عمليات سالب ويتم تغطية هذه الخسائر عن طريق الاعانات من الحكومة حيـث يصعب اعتبار الاعانة بمثابة إنتاج لهذه الوحدات. إذ ان اعتبارها كذلك سيغير من الصورة الحقيقية.

الانفاق على الدفاع والشؤون العسكرية يعتبر إنفاقا جاريا وإقامه المشروعات للاغـــراض العسكرية (مطارات، موانى، طرق....الخ) يعتبر إنفاقا جاريا بغض النظر عن العمر المتوقر له حتى ولـــو استخدمت هذه المنشآت بصفة جزئيا أو استثنائيا بواسطة المدنيين أما اذا تحولت هذه المنشآت مـــن الاستخدام العسكرى الى الاستخدام المدني فإنها تعتبر تكوينا رأسماليا في السنة التي تحولت فيها.

عند احتساب التكوين الرأسمالي الاصل في ذلك أن يوخذ قيمة ما تم تنفيذه فعلا بغض النظـــر عن ما تم دفعه أو التسويات المتبعة كما تعكسها مشروعات الخطة الاستثمارية.

قيمة الانتاج في نشاط التشييد والبناء مستبعدا منه ما يعادل قيمة الصيانة الدورية للمبانـــي لا بد وأن يعادل قيمة التكوين الرأسمالي في مجال التشييد والبناء (حسب نوع الأصل).

الزميلات والزملاء الذين التقيت بهم أثناء المهمة

١- الاستاذ/بهنام الياس بطرس	المدير العام للشؤون الفنية
٢- السيدة/هناء عبد الجبار	مديرة مديرية الحسابات القومية
٣- الانسة/باسمة بشير	
٤- الانسة/سميرة حسن	
٥- الاستاذ/سعدالدين عبد القادر	
٦- الاستاذ/فخري حميد	
٧- الدكتور/نضال خالد	
٨- الدكتور/عبد الستار لعيبي	
٩- الاستاذ/عبد الرزاق جاسم	
١٠- الانسة/أمل مصطفى	
١١- الانسة/عفاف عباس	

واني اشكر لهم جميعا تعاونهم التام وتفانيهم في العمل.

UNESCWA LIBRARY
20007134